مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية (دراسة على الشركات الخدمية)
اسم الكاتب: د. ليلى الطويل، سوسن شاهين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4892
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

أثر التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية (دراسة على الشركات الخدمية)

الدكتورة ليلى الطويل*
سوسن شاهين**

(تاريخ الإيداع 6 / 4 / 2016. قُبِل للنشر في 6 / 9 / 2016)

□ ملخّص □

تختبر هذه الدراسة تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم للشركات الخدمية المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وقد تم اختيار سوق أبو ظبي لعدم توفر البيانات اللازمة في سوق دمشق للأوراق المالية. اعتمدت هذه الدراسة على نموذج Basu(1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وعلى نموذج السعر المطور في أدبيات ملاءمة القيمة، وذلك باستخدام بيانات القوائم المالية الربعية والسنوية خلال الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2014.بينت نتائج الدارسة زيادة في ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيم الدفترية للأسهم في الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي، بالمقابل أظهرت النتائج انخفاض ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية بشكل كبير في الشركات التي لا تطبق التحفظ المحاسبي وعدم ملاءمة القيم الدفترية لهذه الشركات.تدل هذه النتائج على أهمية التحفظ المحاسبي في زيادة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية ممايتعارض مع استبعاد التحفظ من الإطار المفاهيمي كخاصية غير مرغوبة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المشروط، ملاءمة القيمة، نموذج Basu، نموذج السعر.

*أستاذ – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
**طالبة دكتوراه– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

The Impact of Conditional Accounting Conservatism on the Value Relevance of Accounting Earnings and Book Value Per Sharein Abu Dhabi Securities Exchange (Study on Service Companies)

Dr. Laila Altawel[*]
SawsanShaheen[**]

(Received 6 / 4 / 2016. Accepted 6 / 9 / 2016)

□ ABSTRACT □

This study examines the effect of conditional accounting conservatism on the value relevance of accounting earnings and book value per share for listed service firms in Abu Dhabi Securities Exchange. Abu Dhabi Securities Exchange was selected due to the unavailability of data in Damascus Securities Exchange. This paper is based on Basu model (1997) to measure the level of conservatism, and on the price model which is developed in value relevance literature.Data was collected using the annual and quarterlyfinancial statements for the period 2006 to 2014. Results of this research showed increased value relevance of accounting earnings and book values for firms that apply accounting conservatism. In contrast, these results showed decreased value relevance of accounting earnings for firms that don't apply accounting conservatism, and also the book values for these firms are not relevant. It can be concluded that accounting conservatism playsimportant rolein increasing the value relevance of accounting information, which apparentlycontradict with removingconservatism from the accounting conceptual framework as undesirable characteristic.

Keywords: Conditional Conservatism, Value Relevance, Basu Model, Price Model.

[*] **Professor- Accounting Department- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[**] **Postgraduate Student- Department of Accounting- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مقدمة:

يعبر التحفظ المحاسبي عن اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، حيث يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر، والذي يؤدي إلى تخفيض في قيم الأصول (Basu, (1997); Holthousan& Watts (2001); Watts (2003a)). على الرغم من أن التحفظ المحاسبي من أقدم المبادئ المحاسبية،تزايد الجدل حولهبشكل كبير في الآونة الأخيرة بعد المشروع المشترك الذي قدمه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) في عام 2010. ما يثير الاهتمام في هذا المشروع غياب التحفظ كخاصية للمعلومات المحاسبية بناءً على مقولة ترى تعارضاً بين التحفظ Conservatism والحياد Neutrality،حيثتوصل المشروع أن تطبيق التحفظ أو الحذر يؤدي إلى التحيز في التقارير المالية * وفي الأداء المالي،وهذا لا يتفق مع الحياد ويؤثر بالتالي في الموثوقية (IASB, 2010, No. 8, BC3. 27–29).

يُصنَّف التحفظ المحاسبي في الأدبيات المحاسبية إلى تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط، يتطلب التحفظ المشروطConditional Conservatismدرجة عالية من التحقق من الأخبار الجيدة أكثر من السيئة بعد وقوع الحدث، ويسمى بالتحفظ اللاحق ex post conservatismأو تحفظ الأرباح earningsconservatism.بالمقابل يتطلبالتحفظ غير المشروطUnconditional Conservatismدرجة عالية من التحقق من الأخبار الجيدة أكثر من السيئة قبل وقوع الحدث، ويسمى بالتحفظ السابق ex ante conservatism. وقد عرف Beaver &Rayn (2005) التحفظ غير المشروط بأنه تخفيض قيمة صافي الأصول نتيجة لجوانب محددة يتم تتبعها في المعالجات المحاسبية، أما التحفظ المشروط فهو تخفيض قيمة صافي الأصول في ظل ظروف سيئة وليس في ظل ظروف مواتية.

اختبرت الأدبيات السابقة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وملاءمة القيمة value relevance التي تعني قدرة أرقام محددة في القوائم المالية مثل الأرباح المقرر عنها على شرح التغيرات في قيم الأسهم، والقوة التفسيرية الأعلىتشير إلى ملاءمة قيمة أعلى.اختلفت هذه الدراساتمن عدة جوانب، فمنها من اختبر نوعاً واحداً من التحفظ فقط، ومنها ما ركز على ملاءمة قيمة الأرباح فقط دون التطرق للقيمة الدفترية، ومنها ما حاول تقديم التحفظ المحاسبي كأحد أسباب انخفاض ملاءمة القيمة في السنوات الأخيرة . بينما برهنت دراسة Balachandran &Mohanram (2011) بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط غير مسؤول عن الانخفاض في ملاءمة القيمة، برهنت دراسة Gökmen (2013) بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي المشروط تؤدي إلى الانخفاض في ملاءمة القيمة، بالمقابل بينت دراسة .Rebecca et al (2015) بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي تؤثر في ملاءمة قيمة الأرقام المحاسبية بشكل إيجابي.

انطلاقاً من الجدل المتزايد حول التحفظ المحاسبي بين الباحثين وواضعي المعايير من ناحية تحديد منافعه وتكاليفه لمستخدمي القوائم المالية والمقارنة بينها، فقد تجاهل واضعو المعايير منافع التحفظ، وحاولوا التخلي عنه دون فهم هذه المنافع (Ruch& Taylor, 2014). وقد تباينت نتائج الدراسات حول هذه المنافع والتكاليف، فهو يخفض من عدم تماثل المعلومات ويخفض من تكلفة الدين (e.g. Lafond & Watts (2008); Ahmed et al., (2002); Zhang (2008)). بالمقابل بينت دراسات أخرى أن تكاليف التحفظ تفوق منافعه؛ إذ إنه يخفض من استقرار الأرباح

* **ورد في قائمة مجلس معايير المحاسبة المالية وقائمة مجلس معايير المحاسبة الدولية رقم 8 لعام 2010 أن تطبيق التحفظ أو الحذر يؤدي إلى التحيز في التقارير المالية.**

وقدرتها على التنبؤ ويسهل من ممارسات إدارة الأرباح ويقلل من دقة توقعات المحللين الماليين (e.g. Chen et al., (2013)); Jackson & Liu (2010); Helbok & Walker (2004)).انطلاقاً من أهمية زيادة مستوى ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، وبشكل خاص الأرباح لزيادة ملاءمتها مما يحقق منها منفعة أكبر، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروط (تحفظ الأرباح)في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية ممثلة بالأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم، وتفسير هذا التأثير في حال كان إيجابياً أو سلبياً.

مشكلة البحث:

انطلاقاً من الجدل المتزايد حول التحفظ المحاسبي بين الباحثين وواضعي المعايير وانطلاقاً من أهمية زيادة مستوى ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية،تركز الدراسة الحالية على تقييم ممارسات التحفظ المحاسبي ودراسة تأثيرها في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

وبناء عليه تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما هو تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية؟

يتفرع عنه السؤالين اللآتيين:

1 ما هو تأثير التحفظ المحاسبي المشروطفي ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية للسهم؟

2 ما هو تأثير التحفظ المحاسبي المشروطقي ملاءمة القيمة الدفترية للسهم؟

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة:

تؤدي زيادة التحفظ المحاسبي المشروط إلى زيادة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

يتفرع عنها الفرضيتين الآتيتين:

1 تؤدي زيادة التحفظ المحاسبي المشروط إلى زيادة ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية للسهم.

2 تؤدي زيادة التحفظ المحاسبي المشروط إلى زيادة ملاءمة القيمة الدفترية للسهم.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف هذا البحث إلى اختبارتأثير التحفظ المشروط في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية ويتفرع عنه الهدفين الآتيين:

1 اختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروطقي ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية للسهم.

2 اختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة القيمة الدفترية للسهم.

تتمثل أهمية البحث في تقديم أدلة تجريبية إضافية حول تأثير ممارسات التحفظ المحاسبي في ملاءمة قيمة الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للسهم في مجموعة من الشركات الخدمية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية،وبالتالي تقديم أدلة إضافية حول منافع التحفظ المحاسبي (زيادة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية) أو تكاليفه * في حال وجودها (تخفيض ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية). بالتالي تقديم تأييد أو معارضة لرأي المنظمات المهنية باستبعاد التحفظ من الإطار المفاهيمي.

منهجية البحث:

سيتم اختبار الفرضيات من خلال جمع بيانات ثانوية كمية من التقارير المالية المنشورة لمجتمع الدراسة ومن نشرات التداول والموجودة على الموقع الالكتروني لسوق أبو ظبي للأوراق المالية، حيث تشير البيانات الثانوية إلى البيانات التي تستخدم من قبل الباحثين والتي تم جمعها من قبل الآخرين.

يتمثل المجتمع الإحصائي للدراسة بالشركات الخدمية المدرجة * في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وهي عبارة عن ست شركات تم أخذها بالكامل (شركة طيران أبو ظبي–شركة أبو ظبي الوطنية للفنادق– شركة الامارات لتعليم قيادة السيارات– شركة الخليج للمشاريع الطبية– المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق– شركة الجرافات البحرية الوطنية). أجريت الدراسة على فترة زمنية تمتد من عام 2006 إلى عام 2014 حيث بلغ عدد المشاهدات الربعية الإجمالية 216 مشاهدة والمشاهدات السنوية الإجمالية 54 مشاهدة. سيتم الاعتماد على نموذج Basu (1997) لقياس التحفظ المحاسبي، وعلى نموذج السعر لقياس ملاءمة القيمة للأرباح والقيمة الدفترية للسهم.

نموذج Basu (1997) لقياس التحفظ:†

هدف Basu في دراسته عام 1997 إلى إعادة اختبار مبدأ التحفظ، حيث يفسر الباحث التحفظ من خلال ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح أكثر من التي يطلبونها للاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر في القوائم المالية. تحت هذا التفسير يعني أن الأرباح تعكس الأخبار السيئة بسرعة أكبر من الأخبار الجيدة (وهذا يسمى عدم التماثل في توقيت الأرباح)، وحسب مقياس أو نموذج Basu كلما كان عدم التماثل في التوقيت أكبر كانت درجة التحفظ في الشركة أكبر.

يعد Basu أول من ربط عدم التماثل في توقيت الأرباح مع التحفظ المحاسبي، وتوصل إلى نموذج يقيس درجة التحفظ المحاسبي. يتألف هذا النموذج من متغير تابع هو ربحية السهم مقسومةً على سعر السهم في بداية الفترة ومن متغير مستقل هو عائد السهم، كما أدخل إلى النموذج متغيراً ضابطاً يأخذ القيمة 1 إذا كان العائد سالباً والقيمة 0 إذا كان العائد موجباً معتبراً العائد مقياساً للأخبار الجيدة والسيئة.

$$\frac{EPS_{it}}{p_{it}} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 R_{it} * DR_{it} + e_{it}$$

حيث:

EPS_{it} ربحية السهم للشركة i في السنة t.

p_{it} السعر الافتتاحي للسهم للشركة i في السنة t.

R_{it}عوائد الأسهم للشركة i في السنة t.

DR_{it} متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان العائد سلبي والقيمة 0 إذا كان العائد موجب.

فإذا كانت الأخبار جيدة فإن $R_{it} \geq 0$، وDR تساوي الصفر وبالتالي فإن معامل الوقتية للأخبار الجيدة هو a_0. أما إذا كانت الأخبار سيئة فإن $Rit < 0$، و DR تساوي الواحد وبالتالي فإن β_0 هو معامل الاستجابة للأخبار الجيدة، $\beta 1 + \beta 0$ هو معامل الاستجابة للأخبار السيئة، $\beta 1$ هو الاختلاف في الاستجابة ما بين الأخبار الجيدة والسيئة وهو الذي يقيس درجة التحفظ ويجب أن يكون أكبر من الصفر إذا كانت الأرباح متحفظة.

***تم احتيار الشركات الخدمية فقط لضبط القطاع والوصول إلى نتائج أكثر دقة، ولم يتم اختيار سوق دمشق للأوراق المالية ليس لعدم وجود تحفظ وإنما لعدم وجود سلسلة كافية من البيانات لإجراء التحليل الإحصائي.**

† لم يتم اختيار نموذج Beaver and Rayn لأنه يقيس التحفظ غير المشروط وقد تناول البحث بالعنوان التحفظ المشروط وليس التحفظ غير المشروط الذي يعد نموذج Basu من أكثر النماذج المستخدمة لقياسه.

نموذج السعر:

يصف نموذج السعر الذي وضعه Ohlson (1995) العلاقة بين أسعار الأسهم والأرباح والمحاسبية والقيمة الدفترية،وما يميز هذا النموذج أنه يسمح بتقييم الملاءمة للقيم الدفترية والأرباح المحاسبية في الوقت نفسه.

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVPS_{it} + e_{it}$$

حيث:

P_{it} سعر السهم للشركة **i** بعد ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية

EPS_{it} (ربحية السهم) الأرباح المعلنة لكل سهم للشركة **i** في 12/31 من السنة **t**

$BVPS_{it}$ القيمة الدفترية المعلنة لكل سهم للشركة **i** في السنة **t**

e_{it} خطأ القياس

$\beta 0, \beta 1, \beta 2$ معاملات التقدير

الدراسات السابقة:

1 دراسة Balachandran and Mohanram (2011): هل ينطلق الانخفاض في ملاءمة القيمة للمحاسبة من زيادة التحفظ؟

Is the Decline in the Value Relevance of Accounting Driven by Increased Conservatism?

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، حيث انطلق الباحثان في دراستهما من الادعاء من قبل بعض الباحثين أن الانخفاض في ملاءمة القيمة في السنوات الأخيرة يعود إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي(Elliott & Jacobsen, 1991; Lev &Zarowin, 1999). أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من متوسط عدد مشاهدات 3336 لكل سنة ولفترة تمتد من 1975 إلى عام 2004. استخدم الباحثان المقياس المطور من قبل Penman & Zhang(2002) ومقياس Beaver &Rayn (2002) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي شهدت زيادة في مستوى التحفظ المحاسبي لم تشهد انخفاضاً في ملاءمة القيمة، بالمقابل إن الشركات التي ينخفض فيها مستوى التحفظ شهدت انخفاضاً في ملاءمة القيمة، بالتالي لا يمكن أن يكون الانخفاض في ملاءمة القيمة نتيجةً لزيادة مستوى التحفظ المحاسبي. لم يجد الباحثان علاقة معنوية بين الانخفاض في ملاءمة القيمة ومستوى التحفظ، وقد يكون السبب في ذلك اختيار الباحثين للتحفظ غير المشروط.

2 دراسة.Manganaris et al(2011) التحفظ وملاءمة القيمة: أدلة من القطاع المالي الأوروبي.

Conservatism and Value Relevance: Evidence from the European Financial Sector

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروطفي ملاءمة قيمة الأرباح،وقياس مستوى التحفظ المحاسبي في مجموعة من دول القانون المدني ودول القانون العام. أجريت الدراسة على عينة من الشركات المالية المدرجة في الأسواق المالية لفرنسا والمانيا والولايات المتحدة واليونان، ولفترة تمتد من عام 1999 إلى عام 2004.اعتمد الباحثون على نموذج Basu لاختبار مستوى التحفظ المحاسبي وعلى نموذج العائد لاختبار ملاءمة القيمة. بينت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي موجود في الدولالتي تتبنى القانون العام والمدني، كما برهنت أن زيادة

مستوى التحفظ المحاسبي يخفض من ملاءمة القيمة وبشكل خاص في دول القانون العام.ويمكن تفسير هذه النتيجة باختيار الباحثين القطاع المالي لإجراء الدراسة حيث تعد من الدراسات القليلة التي استخدمت هذا القطاع.

3 دراسة Gökmen (2013): دراسة تجريبية على التحفظ المشروط وملاءمة القيمة للأرباح.

An Empirical Study on Conditional Conservatism and Value Relevance of Earnings.

[*]هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط ومنفعة المعلومات المحاسبية باعتبار ملاءمة القيمة للأرباح ممثلاً لهذه المنفعة. أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من 106 شركات من الشركات الصناعية المدرجة في سوق اسطنبول للأوراق المالية،وقام الباحثان باستخدام مقياس Basuلاختبار مستوى التحفظ المحاسبي. في حين وثقت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين ملاءمة القيمة للأرباح والتحفظ المشروط، أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة سلبية بينهما. بناءً على هذه النتيجةدعم الباحث قرار مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبعاد التحفظ من الإطار المفاهيمي، حيث إن التشديد على الحياد أكثر من التحفظ يعزز من ملاءمة قيمة الأرباح لتصبح أكثر فائدة لمتخذي القرارات.

4 دراسة Karami&Hajiazimi (2013) ملاءمة القيمة للتحفظ المشروط ودور الإفصاح: أدلة تجريبية من إيران

Value Relevance of Conditional Conservatism and the Role of Disclosure: Empirical Evidence from Iran

هدفت هذهالدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة القيمة للمتغيرات المحاسبية في سوق إيران للأوراق المالية. أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2011، وتم استخدام المقياس المطور من قبل Khan and Wattsفي عام 2009 لقياس التحفظ المحاسبي.مايميز هذه الدراسة ربطها للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وملاءمة القيمة مع مستويات الإفصاح، حيث كان من نتائج الدارسة أن التحفظ المحاسبي المشروط يخفض من ملاءمة قيمة الأرباح، وأن قوة هذه العلاقة تتوقف على إفصاح الشركات، فهي تكون أقوى في الشركات التي لديها مستوىً عالٍ من الإفصاح (كلما زاد التحفظ ينخفض مستوى الإفصاح وبالتالي تنخفض ملاءمة القيمة).

5 دراسة .Rebecca et al (2015): التحفظ وملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في نيجيريا.

Conservatism and Value Relevance of Accounting Information in Quoted Firms in Nigeria.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وملاءمة القيمة للشركات المدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية. تم إجراء الدراسة على عينة مؤلفة من 180 شركة ولفترة تمتد من عام 2005 إلى عام 2010. وظف الباحث نموذجاً يتضمن ربحية السهم كمتغير تابع وأربعة متغيرات مستقلة ممثلة للتحفظ ويمكن قياس التحفظ من خلالهاوهي: [†]نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية والمستحقات غير التشغيلية والمتوسط المرجح للمستحقات السنوية والقيمة السوقية لصافي الأصول التشغيلية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين ربحية السهم وكلٍ من نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية والمتوسط المرجح للمستحقات السنوية، ووجود علاقة طردية بين ربحية السهم وكلٍ من

[*] عد الباحثان تحقق ملاءمة القيمة مؤشر لتحقيق المنفعة لمتخذ القرار وقاما بدراسة تأثير التحفظ في ملاءمة القيمة حيث أن زيادة ملاءمة القيمة عند وجود التحفظ المحاسبي دليل على أن ممارسة التحفظ المخاسبي تسهم في تحقيق المنفعة لمتخذ القرار.

[†] لم تستخدم الدراسة الحالية هذه المقاييس لكونها تقيس التحفظ غير المشروط والدراسة الحالية تتناول التحفظ المشروط

المستحقات غير التشغيلية والقيمة السوقية لصافي الأصول التشغيلية. بالتالي فإن زيادة مستوى التحفظ ستؤثر في ملاءمة القيمة للأرقام المحاسبية طردياً، والانخفاضات في عوائد الأسهم (العلاقة العكسية بين ربحية السهم ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية) قد تكون نتيجة لمصداقية الإفصاح. يذكر Watts (2003) بأن التحفظ يتطلب درجة عالية من التحقق، مما قد ينتج عنه عدم وجود أخطاء في القياس، وبالتالي إنتاج معلومات أكثر موثوقية. يفسر الباحث نتائجه بأن المعلومات غير المتحقق منها لن تكون موثوقة بشكل كافٍ وهذا قد يؤدي إلى الانخفاض في منفعتها، وبالتالي ترتبط ملاءمة القيمة ترتبط طردياً مع التحفظ.

تقييم الدراسات السابقة:

نتيجة الجدل القائم حول التحفظ المحاسبي تعددت وكثرت الدراسات في هذا المجال في محاولة لحسم هذا الجدل القائم، وتقديم أدلة تجريبية تثبت أو تنفي منافع وأهمية التحفظ المحاسبي كإحدى الممارسات المحاسبية. فقد تباينت نتائج الدراسات حول هذه المنافع والتكاليف، فهو يخفض من عدم تماثل المعلومات ويخفض من تكلفة الدين (e.g. Lafond & Watts (2008); Ahmed et al., (2002); Zhang (2008)). بالمقابل بينت دراسات أخرى أن تكاليف التحفظ تفوق منافعه؛ إذ إنه يخفض من استقرار الأرباح وقدرتها على التنبؤ ويسهل من ممارسات إدارة الأرباح ويقلل من دقة توقعات المحللين الماليين (e.g. Chen et al., (2013); Jackson & Liu (2010); Helbok & Walker (2004)).بناءً على ذلك اختبر تأثير التحفظ المحاسبي على العديد من العوامل أهمها ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

تباينت نتائج الدراسات التي اختبرت تأثير التحفظ على ملاءمة القيمة. ففي حين برهنت دراسة Balachandran &Mohanram (2010) بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي غير مسؤول عن الانخفاض في ملاءمة القيمة، برهنت دراسة Gökmen (2013) بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي تؤدي إلى الانخفاض في ملاءمة القيمة. بالمقابل بينت دراسة Rebecca et al. (2015) بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي تؤثر على ملاءمة قيمة الأرقام المحاسبية بشكل إيجابي.

بالنظر إلى الدراسات السابقة تقوم الدراسة الحالية بتقديم أدلة تجريبية إضافية حول تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للشركات الخدمية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. وذلك باستخدام مقياس Basu لقياس التحفظ المشروط واستخدام نموذج السعر لقياس ملاءمة القيمة

الإطار النظري:

التحفظ المحاسبي:

تنص القاعدة التقليدية للتحفظ المحاسبي بعدم توقع الأرباح بل توقع جميع الخسائر (Bliss, 1924)، ويفسر Basu (1997) هذه القاعدة بأنها تدل على اعتماد المحاسبين على أدلة أكثر للتحقق قبل الاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) مقارنةً بتلك الأدلة التي يطلبونها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر). ويعرَّف التحفظ بأنه اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، حيث يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر والتي تؤدي إلى تخفيض في قيم الأصول (Basu, (1997); Holthousan& Watts (2001); Watts (2003a)). بالتالي توجد سمتان أساسيتان للتحفظ المحاسبي هما: أنه يؤدي إلى التحيز هبوطاً في القيمة الدفترية للأسهم مقابل قيمتها السوقية، وأنه يميل إلى الاعتراف السريع بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح (Mohammadi et al., 2013).

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التحفظ من خلال إطاره المفاهيمي في نشرته رقم (2) عام 1980 كما يلي: "التحفظ هو رد فعل حذر تجاه عدم التأكد لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الكامنة في بيئة الأعمال قد أخذت بعين الاعتبار على نحوٍ كافٍ" (FASB, 1980, No. 2, Para. 95)،بالمقابل عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB التحفظ في إطاره المفاهيمي عام 1989 بأنه "تضمين درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة في صنع التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، مثل عدم المبالغة في الأصول والأرباح وعدم التقليل من الالتزامات والمصروفات").

فيما بعد تم تغييب التحفظ من المشروع المشترك لكل من FASB و IASB في عام 2010، بحجة تعارضه مع خاصية الحياد. قدم كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB خططاً في بداية عام 2005 لبدء العمل على إطار مفاهيمي جديد، آخذين بعين الاعتبار أهداف التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. من بين المواضيع التي أعيد مناقشتها هو موضوع التحفظ [*]، حيث قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عند إعادة صياغة الفصل الثالث (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) باستبعاد التحفظ بوصفه أحد مكونات التمثيل الصادق [†] من بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) عام 2010 بحجة أنه لا يتفق مع الحياد (FASB, 2010, no. 8). أشار الإطار المفاهيمي الجديد بأن تطبيق التحفظ أو الحذر يؤدي إلى التحيز في التقارير المالية وفي الأداء المالي، وهذا لا يتفق مع الحياد الذي يعني عدم وجود تحيز. على الرغم من أن طرائق التحفظ المحاسبي سائدة في معايير المحاسبة الحالية الامريكية والدولية، فإن واضعي المعايير عارضوا تصميم المعايير على أساس وجود التحفظ بشكل صريح.

ملاءمة القيمة:

يُعرَّف الرقم المحاسبي في الأدبيات الموجودة بأنه ملائم القيمة إذا كان لديه ارتباط متوقع مع القيم السوقية للأسهم. وعلى الرغم من أن الأدبيات تختبر مثل هذا الارتباط على الأقل منذ أربعين سنة ماضية فقد ذكر Barth et al. (2001) بأن الدراسة الأولى التي استخدمت مصطلح ملاءمة القيمة لوصف هذا الارتباط هي دراسة Amir et al. (1993).

يذكر Barth et al. (2001) أيضا أن كلاً من (Beaver (1998)، و Ohlson (1999) و Barth (2000)) قدموا تعاريف رسمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع التعريف السابق، وإن القاسم المشترك بين هذه التعاريف هو أن الرقم المحاسبي يعد ذا قيمة ملائمة إذا كان لديه ارتباط معنوي مع القيمة السوقية للسهم.

يعرِّف Francis and Schipper (1999, p: 326) ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية بأنها "قدرة الأرقام المحاسبية على تلخيص المعلومات التي ترتكز عليها أسعار الأسهم. إذن تتم الإشارة إلى ملاءمة القيمة من خلال وجود ارتباط احصائي بين المعلومات المالية وبين الأسعار أو العوائد". ويعرف Anandarajan& Hasan (2010, p:270) ملاءمة القيمة بأنها قدرة أرقام محددة في القوائم المالية مثل الأرباح المقرر عنها على شرح التغيرات في قيم الأسهم، والقوة التفسيرية الأكبر تعني ملاءمة القيمة الأكبر. تستند منهجية ملاءمة القيمة على العلاقة بين الأرقام المحاسبية وبين أسعار الأسهم وعوائدها وعلى افتراض أساسي وهو أنه إذا وفرت الأرقام المحاسبية معلومات نافعة للمستثمرين، فيجب أن تكون مرتبطة مع أسعار الأسهم (Dobija &Klimcza, 2010).

• كان التحفظ أحد مكونات الموثوقية في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام 1989.

• استخدم مصطلح التمثيل الصادق Faithful Representation بدلاً من الموثوقية Reliability في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) عام 2010.

النتائج والمناقشة:

الإحصاء الوصفي:

سيتم أخذ البيانات من عام 2006 إلى عام 2014 بحيث يبلغ عدد المشاهدات السنوية لكل شركة ست مشاهدات وعدد المشاهدات السنوية الإجمالية 54 مشاهدة، كذلك يبلغ عدد المشاهدات الربعية لكل شركة 36 مشاهدة وعدد المشاهدات الربعية الإجمالية 216 مشاهدة.سيتم فصل الشركات إلى متحفظة وغير متحفظة من خلال تطبيق نموذج Basu على كل شركة بشكل منفصل ومن ثم يتم وضع الشركات المتحفظة وغير المتحفظة في مجموعتين وتطبيق نموذج السعر على كل مجموعة لاختبار ملاءمة القيمة ومعرفة مدى تأثير التحفظ في هذه الملاءمة. سيتم استخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لمعرفة تشتت القيم.

بعد تطبيق نموذج Basu على كل شركة تبين أن هناك ثلاث شركات متحفظة (أو أكثر تحفظاً) وثلاث شركات غير متحفظة (أو أقل تحفظاً) بناء على قيم معامل الميل β_1*، ويبين الجدول رقم (1) قيم معامل التحفظ لكل شركة:

الجدول(1) قيم معامل التحفظ لكل شركة

	معامل الميل β_1 (معامل التحفظ)
الشركات التي تعد متحفظة أو أكثر تحفظاً	0.64 إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%
	0.97 إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%
	0.14 إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%
الشركات التي لا تعد متحفظة أو أقل تحفظاً	0.13- سلبي وغير معنوي عند مستوى دلالة 5%
	0.7 إيجابي وغير معنوي عند مستوى دلالة 5%
	0.06- سلبي وغير معنوي عند مستوى دلالة 5%

يبين الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لكل متغير في نموذج Basu بشكل ربع سنوي ويتضح من الجدول تشتت قيم الأرباح الربع سنوية في الشركات المتحفظة وغير المتحفظة ولكن بنسبة ضئيلة حيث أن الفارق بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بسيط جداً، أما بالنسبة لقيم العوائد في الشركات المتحفظة وغير المتحفظة فهي متشتتة بشكل أكبر.

الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج Basu

	المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الشركات متحفظة	$\frac{EPSit}{Pit}$	108	0.0311	0.02705	0.13	-0.01
	Rit	108	0.0849	0.26243	0.87	-0.66
الشركات الغير المتحفظة	$\frac{EPSit}{Pit}$	108	0.0370	0.02391	0.12	-0.01
	Rit	108	0.2625	0.61986	4.83	-0.94

* **إذا كان معامل الميل β_1 في نموذج Basu أكبر من الصفر ومعنوي فهذا يعني أن الشركة متحفظة وإذا كان أقل من الصفر فهذا يعني أن الشركة غير متحفظة.**

كامل العينة	$\frac{EPSit}{Pit}$	216	0.0341	0.02574	0.13	−0.01
	Rit	216	0.1768	0.48631	4.83	−0.94

يبين الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية للمتغير الوهمي في نموذج Basu(المتغير الوهميDR_{it}يأخذ القيمة 1 إذا كان العائد سلبي والقيمة 0 إذا كان العائد موجب)وبعد عرض الإحصاءات للمتغير الوهمي يتبين أن الأخبار الجيدة أو العوائد الإيجابية هي الغالبة.

الجدول (3) الإحصاءات الوصفية للمتغير الوهمي

	الشركات المتحفظة		الشركات غير المتحفظة		جميع الشركات	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
المتغير الوهمي=1	39	36%	27	25 %	66	32 %
المتغير الوهمي=0	69	64%	73	75 %	142	68 %

يبين الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لنموذج السعر للمتغيرات السنوية، ويتضح من الجدول تشتت قيم أسعار الأسهم الربع سنوية ولكن بنسبة ضئيلة، وعدم تشتت قيم الأرباح السنوية، أما بالنسبة للقيم الدفترية فهي متشتتة بشكل أكبر.

الجدول (4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج السعر

	المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط	الانخراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
الشركات المتحفظة	P_{it}	27	5.0907	3.17151	10.95	1.62
	EPS_{it}	27	.6271	.65974	2.17	.08
	$BVPS_{it}$	27	6.5994	4.44287	14.67	1.02
الشركات غير المتحفظة	P_{it}	27	4.6241	2.39388	11.50	1.52
	EPS_{it}	27	.5721	.30869	1.36	.05
	$BVPS_{it}$	27	3.9203	1.46255	7.50	1.02
جميع الشركات	P_{it}	54	4.8574	2.79304	11.50	1.52
	EPS_{it}	54	.5996	.51092	2.17	.05
	$BVPS_{it}$	54	5.2598	5.2598	14.67	1.02

النتائج والمناقشة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V.20) لتحليل البيانات، وتم استخدام أسلوب تحليل البيانات الطولانية Panel date والذي يعتمد على البيانات الزمنية والقطاعية.

يبين الجدول رقم (5) نتائج التحليل بعد فصل الشركات إلى مجموعتين متحفظة وغير متحفظة ويتضح من الجدول الآتي:

إن قيمة معامل التحديد للشركات المتحفظة هي 0.68، وهذا يبين أن 68% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع(ربحية السهم/سعر السهم) تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (عائد السهم).

إن قيمة المعامل β_1 (معامل التحفظ) للشركات المتحفظة هو 0.043 وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%.

إن قيمة معامل التحديد للشركات غير المتحفظة هو 0.11، وهذا يبين أن 11% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (ربحية السهم/سعر السهم) تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (عائد السهم).

-إن قيمة المعامل β_1 (معامل التحفظ) للشركات الغير متحفظة هو 0.016- وهو سلبي وغير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

الجدول (5) نتائج قياس التحفظ

	$\frac{EPS_{it}}{p_{it}} = a_0 + a_1 DR_{it} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 R_{it} * DR_{it} + e_{it}$								
	$\alpha 0$		$\alpha 1$		$\beta 0$		$\beta 1$		R^2	معنوية الانحدار
	قيمة المعامل	المعنوية	قيمة المعامل	المعنوية	قيمة المعامل	المعنوية	**قيمة المعامل**	**المعنوية**		
الشركات المتحفظة	0.073	0.003	0.016	0.686	0.076	0.000	**0.043**	**0.007**	% 68	0.000
الشركات غير المتحفظة	0.039	0.000	-0.017	0.007	0.004	0.274	**-0.016**	**0.336**	% 11	0.007

الاستنتاج (1): يتبين من قيمة معامل الميل β_1(معامل التحفظ) أن المجموعة الأولى من الشركات تطبق التحفظ المحاسبي، ولا تطبق المجموعة الثانية من الشركات التحفظ المحاسبي، حيث أن معامل التحفظ غير معنوي.

يبين الجدول (6) نتائج اختبار ملاءمة القيمة على مجموعتي الشركات المتحفظة وغير المتحفظة باستخدام نموذج السعر، ويبينهذا الجدول ما يأتي:

إن قيمة معامل التحديد للشركات المتحفظة هي 68%، كما إن الانحدار معنوي عند مستوى دلالة 5%.

إن قيمة معامل الميل في النموذج المطبق على الشركات المتحفظة للمتغير المستقل (ربحية السهم) 3.579، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%، وقيمة معامل الميل للمتغير المستقل (القيمة الدفترية) 0.084، وهوي إيجابي وغير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

إن قيمة معامل التحديد للشركات غير المتحفظة هي 26%، كما إن الانحدار معنوي عند مستوى دلالة 5%.

إن قيمة معامل الميل في النموذج المطبق على الشركات غير المتحفظة للمتغير المستقل (ربحية السهم) 4.207، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%، وقيمة معامل الميل للمتغير المستقل (القيمة الدفترية) - 0.102، وهو سلبي وغير معنوي عند مستوى دلالة 5%.

الجدول (6) نتائج قياس ملاءمة القيمة

	$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVPS_{it} + e_{it}$							
	$\beta 0$		$\beta 1$		$\beta 2$		R^2	معنوية الانحدار
	قيمة المعامل	المعنوية	قيمة المعامل	المعنوية	قيمة المعامل	المعنوية		
الشركات المتحفظة	2.289	0.002	3.579	0.000	0.084	0.029	%68	0.000

الشركات غير المتحفظة	2.617	0.042	4.207	0.015	−0.102	0.765	%26	0.026

الاستنتاج (2):يستنتج من خلال قيمة معامل التحديد وقيمة المعاملات ارتفاع مستوى ملاءمة قيمة الأرباح والقيمة الدفترية للسهم في الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي، وانخفاض مستوى ملاءمة قيمة الأرباح وعدم ملاءمة قيمة القيم الدفترية للأسهم في الشركات التي لا تطبق التحفظ المحاسبي.

مناقشة النتائج:

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات التي اختبرت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وملاءمة القيمة، ومنها دراسة.Rebecca et al (2015) التي برهنت بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي تؤدي إلى زيادة ملاءمة قيمة الأرباح.كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة .Brown et al (2006) التي أيضاً وثقت وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وملاءمة قيمة الأرباح، وقد ربط الباحثان قوة هذه العلاقة بمستوى كثافة المستحقات في كل شركة.

لا تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة Manganaris et al(2011) التي برهنت أن وجود التحفظ المحاسبي المشروط يخفض من ملاءمة قيمة الأرباح، ويمكن تفسير هذه النتيجة باختيار الباحثين القطاع المالي لإجراء الدراسة حيث تعد من الدراسات القليلة التي استخدمت هذا القطاع. لا تتفق النتائج أيضاً مع دراسة Karami&Hajiazimi (2013) اللذين برهنا بأن التحفظ المحاسبي يخفض من ملاءمة قيمة الأرباح،وأن قوة هذه العلاقة تتوقف على إفصاح الشركات؛ إذ تكون أقوى في الشركات التي لديها مستوىً عالٍ من الإفصاح (كلما زاد التحفظ ينخفض مستوى الإفصاح وبالتالي تنخفض ملاءمة القيمة)،كذلك لا تتفق مع نتائج دراسة Gökmen (2013) الذي برهن على وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وملاءمة القيمة.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1 تظهر الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي مستوى أعلى من ملاءمة قيمة الأرباح مما يدل على تأثير التحفظ طردياً في ملاءمة قيمة الأرباح.

2 تظهر الشركات التي تطبق التحفظ المحاسبي مستوى أعلى من ملاءمة القيم الدفترية للأسهم مما يدل على تأثير التحفظ طردياً في ملاءمة قيمة القيم الدفترية للأسهم.

3 تظهر الشركات التي لا تطبق التحفظ المحاسبي مستوىً منخفضاً من ملاءمة قيمة الأرباح، كما تظهر عدم ملاءمة القيم الدفترية للأسهم.

بناء على ما سبق يمكن إدراج التوصيات الآتية:

1 ضرورة الاستمرار بتطبيق التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات الخدمية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية بالرغم من استبعاد المنظمات المهنية للتحفظ كخاصية غير مرغوبة للمعلومات المحاسبية.

2 تقدم هذه الدراسة أدلة تجريبية إضافية على تأثير التحفظ المحاسبي طردياً في ملاءمة قيمة الأرباح والقيم الدفترية للأسهم، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في استبعاد التحفظ كخاصية غير مرغوبة وإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

المراجع:

- AHMED, A. S., K. B. BRUCE, R. M. MORTON, and M. STANEORD-HARRIS. Therole of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflictsover dividendspolicy and in reducing debt costs. The Accounting Review. Vol. 77, No. 4 , 2002, 867-890.
- ANANDARAJAN, A. & HASAN, I. Value Relevance of Earnings: Evidence from Middle Eastern and North African Countries. Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting. Vol. 26, No. 2 , 2010, 270-279.
- BALACHANDRAN, S. & MOHANRAM, P. Is the Decline in the Value Relevance of Accounting Driven by Increased Conservatism? Review of Accounting Studies. Vol. 16, No.2, 2001,272-302.
- BARTH, E, M; BEAVER, H, W. & LANDSMAN. R, W. The relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting: Another View. Journal of Accounting and Economics. Vol. 31, No. 1-3, 2001, 77-104
- BASU, S. The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting and Economics.Vol.24, No. 1, 1007, 3-37.
- BEAVER, W.H. and RYAN, S.G. Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modelling.Review of Accounting Studies. Vol.10, No. 2, 2005, 269-309.
- BROWN, W.D., HAIGONG, H. and TEITEL, K. 2006. Conditional Conservatism and theValue Relevance of Accounting Earnings: An International Study. European Accounting Review. Vol. 15, No. 4, 2006, 605–626.
- DOBIJA, D. & KLIMCZAK, K. Development of Accounting in Poland: Market Efficiency and the Value Relevance of Reported Earnings. The International Journal of Accounting. Vol. 45, No. 3, 2010, 356-374.
- FRANCIS, J.; & SCHIPPER, K.Have financial statements lost their relevance? Journal of Accounting Research.Vol.37, No. 2, 1999, 319-352.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1980. Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Qualitative characteristics of accounting information, Norwalk, CT
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). Statement of Financial AccountingConcepts No. 8, Conceptual framework for financial reporting, Norwalk, CT.
- GöKMEN, K. An Empirical Study on Conditional Conservatism and Value Relevance of Earnings. International Journal of Social Science. Vol. 6, No. 2, 2013,1697-1720.
- HELBOK, G., & WALKER, M. On the nature and rationality of analysts' forecasts underearnings conservatism. The British Accounting Review.Vol.36, No. 1, 2004, 45-77.
- HOLTHAUDEN, W. R. & WATTS, L, R. The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting. Journal of Accounting and Economics. Vol. 31, No. 1, 2001, 3-75.
- International Accounting Standard Board (IASB), 1989.Framework for thePreparation and Presentation of Financial Statements, International Accounting Standard Committee Foundation, London.
- International Accounting Standard Board (IASB), 2010. Conceptual Framework for financial reporting, July, IASB, London.
- JACKSON, S., & LIU, X. The allowance for uncollectible accounts, conservatism, and earnings management. Journal of Accounting Research.Vol.48, No. 3, 2010, 565-601.

- KARAMI, G. & HAJIAZIM. Value Relevance of Conditional Conservatism and the Role of Disclosure: Empirical Evidence from Iran. International Business Research. Vol. 6, No. 3, 2013, 66-74.
- LAFOND, R. and WATTS, R. The Information Role of Conservatism. The Accounting Review. Vol.83, No. 2, 2008, 447-478.
- MANGANARIS, P. FLOROPOULOS, J. & SMARAGDI, I. Conservatism and Value Relevance: Evidence from the European Financial Sector. American Journal of Economics and Business Administration. Vol. 3, No. 2, 2001, 254-264
- MOHAMMADI, M.; HEYRANI, F. and GOLISTANI, N. Impact of Conservatism on Accounting Information Quality and Decision Making of the Shareholders and the Firms Listed on the Tehran Stock Exchange. International Journal of Academic Research in Accounting , Finance and Management Sciences. Vol. 3, No. 3, 2013, 186-197
- OHLSON,A, J. Earnings, Book Values and Dividends in Equity Valuation. Contemporary Accounting Research. Vol. 11, No. 2, 1995, 661-687.
- REBECCA, L.; FELIX, U. and ONYEISI, O. (2015). Conservatism and Value Relevance of Accounting Information in Quoted Firms in Nigeria**.** International Journal of Finance and Accounting. Vol.4, No. 1, 2015,24-39.
- RUCH, G. & TAYLOR, G. The Effects of Accounting Conservatism on Financial Statements and Financial Statements Users. A Review of the Literature. 2014,http://ssrn.com/abstract=1931732.
- WATTS, R. Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. Accounting Horizons. Vol. 17, No. 3, 2003a, 207-221
- ZHANG, J. The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. Journal of Accounting and Economics.Vol.45, No. 1, 2008, 27-54.